المعتوق: «الخيرية الإسلامية العالمية» تطلق حملتها الشعبية «الصومال يئن جوعا وعطشا»

6

«التشريعية» رفضت رفع الحصانة عن الفضل

الدلال: إخضاع قرارات سحب الجناسي لأحكام القضاء

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال ان اللجنة رفضت بأغلبية اعضائها طلب رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل.

واضاف الدلال أن اللجنة وافقت بأغلبية الأعضاء على إضافة فقرة جديدة إلى قانون المحكمة الإدارية تجيز لكل من صدر ضده قرار إداري بسحب أو فقد أو اسقاط جنسيته الطعن أمام المحكمة الإدارية، مشيرا الى أن هذا التعديل حرص على المواءمة والعدالة وهو حق دستوري وشعبي.

وأوضح الدلال أن منح الجنسية الكويتية لن يخضع للقضاء، معربا عن أمله في أن يناقش التقرير في الجلسة المقبلة.

وعن مقترحات اخضاع ما يتعلق بطلبات بناء دور العبادة للقضاء الاداري، قال الدلال ان اللجنة رأت أن التوقيت غير مناسب للنظر في مسألة دور العبادة.

محمد الدلال

أحمد الفضل

استفسر عن الجدول الزمني للاستغناء عن المستشارين الوافدين

المطيري يسأل الروضان عن نسبة الوافدين العاملين في «الشباب» و«التجارة» مقارنة بالكوادر الوطنية

وجه النائب ماجد مساعد المطيري سؤالا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الروضان عما تم تداول من خبر عن قرار استغناء وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب عن المستشارين الوافدين العاملين في مكتبه واستبدالهم بكفاءات وطنية وما تبع ذلك من إرشادات نيابية بالقرار صاحبها زخم إعلامي واسع النطاق خرج الوزير بتصريح في حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر ينفي فيه هذا التصريح ويؤكد أنه غير دقيق مبررا ذلك بأن عملية الإحلال تحتاج وقتا ولا يمكن تتم بهذه السرعة. وتابع: ما هي نسبة الوافدين العاملين في وزارتي الشباب والتجارة مقارنة بنسبة الكوادر الوطنية؟ وما هو الجدول الزمني لإحلال المستشارين الوافدين بالكوادر الوطنية في الوزارتين؟

ويرجى إفادتنا بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية للمستشارين الوافدين؟ كما يرجى إفادتنا برواتب المستشارين الوافدين والمزايا المالية التي يحصلون عليها؟

وهل هناك رؤية واضحة لدى الوزارة لاستبدال المستشارين الوافدين بالكفاءات الوطنية؟

واضاف: وماذا عن الوظائف الأخرى في وزارتي التجارة والشباب هل هناك استراتيجية لإحلال العمالة الوطنية بدلا عن الأجنبية؟ وهل تمت مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لمعرفة ما إذا كان هناك من المواطنين من يملوك الكفاءة والخبرة لمثل تلك المناصب؟ فإذا كانت الإجابة بنعم نرجو إفادتنا إذا ما تم الإستعانة بهم لشغل مناصب «مستشارين؟

«التدقيق الداخلي» في المؤسسة محدودة الفعالية

عبدالصمد: ديوان المحاسبة يؤكد أن «التأمينات» تعاني من التسرب الوظيفي

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

واضاف: ما زال ديوان المحاسبة يرى أن إدارة التدقيق الداخلي محدودة الفعالية ولا يتناسب عدد موظفيها مع حجم العمل بالجهة ولاسيما في الجوانب الاستثمارية التي تعاني قلة في مدققيها؛ واختيار عينات عشوائية محدودة للتدقيق على الاستثمارات؛ واستمرار عدم وجود وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاستثمار لتقييم جدواها وعوائدها قبل اتخاذ القرارات رغم أن (التأمينات) تدير استثمارات بمليارات الدنانير!!

وتابع: ولابد من إعادة النظر في تشكيل لجنة الاستثمار المنبثقة من مجلس الإدارة والحد من تمثيل القطاع الخاص فيها درء لأي شبهات قد تنتج من تضارب المصالح ولتكون القرارات الصادرة أكثر حيادية؛ والاسترشاد بآراء الجهات الرقابية وديوان المحاسبة لإيجاد آلية مثلى ومؤسسية لإدارة العمل الاستثماري وتعزيز الرقابة والاشراف عليه بصورة أفضل عما هي عليه حاليا.

وأضاف: وشددت اللجنة على تطبيق مفاهيم الحَوكمة بفعالية أكبر كي لا تتكرر مآخذ لجنة الاستثمار السابقة بعدما قامت بتشكيل لجنة تنفيذية منبثقة عنها وانفراد كل من رئيسها وتلك اللجنة المنبثقة باتخاذ قرارات استثمارية لسنوات دون عرضها على اللجنة الأم صاحبة الاختصاص؛ والدخول في استثمارات عالية المخاطر؛ والقيام بتجزئة مبالغ الاستثمار على شكل صفقات منفصلة خلال فترات متقاربة لتلافي عرضها على اللجنة الأم؛ والدخول في استثمارات دون دراسات وافية، واستمرار العمل مع شركات استثمارية سبق أن حققت خسائر لمؤسسة التأمينات وملاحظات عديدة مثبتة في تقارير ديوان المحاسبة، الأمر الذي نتج عن ذلك تبعات غير محمودة قد تطول لسنوات مع إرهاق المال العام بتكاليف لشركات التحري والمحاماة.

وزاد: وأكدت اللجنة على إطلاع ديوان المحاسبة أولا بأول على جميع القضايا المحولة للنيابة العامة وما يطلبه من مستندات وغيرها تحقيقا لسلطته الرقابية، وتلافيا للتجارب السابقة كقضية عقود الخيارات (Options) والتي ما زالت تبعاتها مستمرة منذ سنة 1997.

وقال: ويجب على وزارة المالية الإسراع بالتعاقد مع الخبير الاكتواري لِيُقَيّم مدى صحة التقديرات التي خلصت إليها مؤسسة التأمينات في فحص العجز الاكتواري الأخير والمقدر بما يقارب 9 مليارات دينار والتأكد من أنها ليست غطاء لأي خسائر استثمارية، خاصة وأنه تم تأجيل سداده للسنة الثالثة على التوالي نظرا لاستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة والمقدر بنحو 8 مليارات دينار في السنة المالية الجديدة ولم يتم احتساب العجز الاكتواري كأحد الالتزامات المالية المحتملة على الخزانة العامة، علما أن تأجيل سداد العجز الاكتواري قد يزيد من الفوائد المترتبة عليه.

عدنان عبد الصمد

وزاد: وسبق أن شددت اللجنة على أهمية أن يكون لوزارة المالية دور في تحديد الآلية الصحيحة لتقييم العجز الاكتواري خاصة وأن هناك طريقتين لاحتساب هذا العجز والفرق بين طريقتي الاحتساب تصل إلى مليارات الدنانير، وأنه يجب عليها تعيين خبير اكتواري لديها بصفة دائمة لاسيما وأن التشريعات المقترحة للتأمينات الاجتماعية قد تزيد من قيم العجز الاكتواري مستقبلا؛ الأمر الذي يتطلب أن يكون لوزارة المالية دور في تقييم تكلفة هذه التشريعات على الخزانة العامة لمعرفة مدى قدرتها على مواجهة هذه الاستحقاقات في حال إقرارها.

وقال عبدالصمد: وكشف الحساب الختامي الحالي وجود انخفاض حاد في العوائد الاستثمارية والتي بلغت 21 مليون دينار في حين أن تكلفة الأتعاب الاستثمارية المدفوعة لمدراء المحافظ كانت 29 مليون دينار!! الأمر الذي يشير إلى عدم وجود ربط بين النتائج الاستثمارية وبين ما تم دفعه كأتعاب في هذا الشأن؛ وأن تقديرات مصروفات الاستثمار المتنامية سنويا غير مرتبطة بالقيم السوقية للمحافظ الاستثمارية كما كان يبرر بذلك سابقا، خاصة وأنه في الحساب الختامي السابق كانت العوائد الاستثمارية تجاوز المليار دينار وكانت تكلفة أتعابها 29 مليون دينار أيضا!!

وتابع: وأوضح ديوان المحاسبة أن (التأمينات) تعاني من التسرب الوظيفي؛ ولابد من التنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد الحلول للتقليل من عدد الشواغر الوظيفية، مع إعادة النظر في شروط القبول للوظائف وخاصة فيما يتعلق بالمعدل العلمي للوظائف غير الفنية، واستمرار دعم اللجنة للبرامج التدريبية التي تقوم بها المؤسسة وبحث إمكانية التوسع فيها إثراء لسوق العمل.

«العدل» وافقت على الدورات التثقيفية ورفضت الصحيفة الجنائية للشبهة الدستورية

عاشور: «الصحة» رفضت إضافة فحص المخدرات للمقبلين على الزواج

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة المرأة والاسرة النائب صالح عاشور ان اللجنة اجتمعت لمناقشة تعديلات قانون الفحص قبل الزواج وهناك 3 تعديلات على هذا القانون اولها اضافة فحص المخدرات والمؤثرات العقلية على نتيجة الفحص والثاني اضافة الصحيفة الجنائية على الفحص والثالث عمل دورات لا تتجاوز الـ 5 ايام لموضوع الفحص قبل الزواج.

واضاف التقينا المسؤولين في وزارة الصحة وفي وزارة العدل، مشيرا الى انه فيما يخص موضوع الصحيفة الجنائية افادت وزارة العدل ان هناك شبهة دستورية في هذا الموضوع فبالتالي لم توافق الوزارة على اضافة الصحيفة الجنائية للقانون ولكن وافقوا واصروا على موضوع الدورات ما قبل الزواج بمدة لا تتجاوز 5 ايام ويفضل ان تكون 3 ايام لأن هذا لمصلحة استمرار الحياة الزوجية وليعرفوا حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم وفي حال الطلاق يعرفوا التزاماتهم المالية التي تترتب على عملية الطلاق.

صالح عاشور

واشار الى ان وزارة الصحة فيما يتعلق بالامراض الوراثية والمعدية قالت انها كافية للفحص قبل الزواج، اما اضافة فحص المخدرات فذكرت انه غير مجدي كليا لان معظم القضايا المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية يذهب تأثيرها بعد 48 ساعة كحد اقصى فبالتالي اي تحليل بهذا الشأن فيحتاج الى تحديث المختبرات وفترة اطول، والوزارة تجري 25 الف فحص بالسنة في مدة لا تتجاوز 3 ايام للفحص الواحد واذا اضفنا المخدرات فستطول المدة، كما يمكن استخدام هذه الصحيفة في جوانب قانونية اخرى ولذلك تم التحفظ على هذا الامر.

وتابع قائلا: نحن كلجنة وافقنا ولكن تم تأجيل التصويت ولكن الحضور النواب الاربعة الموجودين كانوا مع رأي الصحة بعدم اضافة موضوع المخدرات للفحص الطبي وكذلك كانوا مع عدم ارفاق الصحيفة الجنائية، ولكن الموافقة كانت على دورات ما قبل الزواج لمدة 3 ايام وهذا سنكتب فيه تقرير في الاجتماع المقبل، مشيرا ان لا اختلاف بين الحكومة واللجنة.

لجنة الشباب البرلمانية تجتمع بحضور الروضان السبت المقبل

حماد: الحكومة وافقت على التعديلات النيابية في قانون الرياضة لإعادة روح القانون رقم 26 لسنة 2012

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سعدون حماد ان اللجنة عقدت أمس اجتماعها بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الشباب بالوكالة خالد الروضان، مشيرا الى انه سيكون هناك اجتماع مقبل للجنة يوم السبت بمجلس الأمة بحضور وزير الشباب لاستكمال مناقشه مشروع قانون الرياضة الحكومي.

وقال حماد في تصريحات للصحافيين: اننا أدخلنا تعديلات جوهرية على قانون الرياضة ستساهم في رفع الإيقاف الرياضي الدولي، مشيرا الى أن لجنة الشباب والرياضة تسعى الى إنجاز تقريرها عن تعديلات قانون الرياضه وستحيله للمجلس قبل الجلسة المقبلة ونتمنى مناقشة التقرير في الجلسة.

وتابع حماد: هناك توافق حكومي – نيابي على تعديلات قانون الرياضة رقم 34 لسنة 2016 وهي تعديلات تحمل روح القانون رقم 26 لسنة 2012 لانه قانون ميت وتم إلغاؤه ولا يمكن إعادته مرة اخرى لكننا أعدنا روحه من خلال تعديل القانون رقم 34 لسنة 2016

حماد يصرح للصحافيين